كذلك لا تترك هـذه الخلافات بغـير ضابط يتداركهـا ، وينفـع أبنـاء الأسرة عنـد احتياجهم إلى الانتفاع به فى حينـه

فلا غنى لهـذه الوحدة عن نظامها ، وأول المقتضيات العـامة فى نظام كل وحـدة أن يكون لهـا رئيسها المسئول عنهـا

ورئيس الأسرة المسئول عنهـا هو الزوج : عائل البيت وأبو الأبنـاء ، ومالك زمام الأمر والنهى فيـه

إذا جاء الخلل من هـذا الرئيس ، فنتيجة هـذا الخلل كنتيجة كـل خلل يصيب الوحـدة من رئيسها ، يزول الرئيس ، وتزول الوحـدة ، ولكن لا يزول النظام ، ولا تزول الحاجة إليـه . فان نظام الدولة لا يزول لخلل رؤسائهـا ، ونظام المحاكم لا يزول لخلل قضاتها ، ونظام الشركات لا يزول لعجز مـدير لهـا ، أو لخيانته واختلاسه

نظام الأسرة باق ، وحاجتـه إلى الولى الذى يتـولاه باقيـة ، وللذين هم فى ولاية هـذا الرئيس أن يحاسـبوه إذن بحسـاب الشريعة العـامة ، حيثما يجـدى هـذا الحساب

ولا جـدال حـول نظام الأسرة فى حـق الأب على أبنـائه الصغار إذا خالفـوه ، واستوجبوا عقـابه ، فليس يقـدح فى هـذا الحـق من وجهتـه العـامة أن الآباء الصالحين قليلون ، وأنه ليس كل جزاء يوقعـه الأب بأبنائه عـدلا وصلاحا . وإنمـا منـاط حقـه على علاته أن إلغـاءه أخطر من الخلل فى تنفيذه ، وأنه لا يوجد فى العـالم آباء مثاليون ولا أبنـاء مثاليون

وهـذا هو بعينه مناط الحق فى أمر الزوج والزوجة حـول نظام الأسرة . فليس فى العالم زوج مثالى ولا زوجة مثاليـة ، وليس تصرف الزوج بصواب فى كل حال ، ولا اعتراض الزوجة عليـه بصواب فى كـل حال . ولكن الصواب فى كل حال أن يكون للوحدة الاجتماعية نظام ، وأن يكون للنظام رئيس يتولاه ..

وإنهـا لخطة واحـدة من ثلاث : أن يكون كل خـلاف بين الزوجين سببا لانطلاق المـرأة من بيتها ، أو أن يحضر القاضى أو الشرطة كل خلاف ويفصلوا فيـه بالجزاء ، أو أن يعهـد إلى عائل البيت بتـدارك الخلاف بوسائله بـين